

**الاستيطان: المعيق الرئيس لعملية السلام في ظل
حكومة اليمين الإسرائيلي وإدارة الرئيس الأمريكي
باراك أوباما**

الباحثة : هيفاء ابراهيم الديسي

ملخص

أدى الاستيطان دوراً مهماً في المساهمة في قيام دولة إسرائيل التي اعتمدت منذ نشأتها على الاستيطان النابع من صلب الصهيونية لتثبيت وجودها على الأرض، كما قدمت الحكومات الإسرائيلية على اختلاف انتمائها -يمينية كانت أو يسارية- كل الدعم لهذا التوجه، مما كان له أكبر الأثر على العملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وتميزت حكومة اليمين الإسرائيلي برئاسة بنيامين نتنياهو بإخلاصها في العمل على زيادة المستوطنات، وهو ما تظهره الإحصائيات بوضوح، حيث تشير الإحصائيات إلى زيادة مطردة في مساحات المستوطنات الإسرائيلية على حساب الأراضي الفلسطينية، في فترة رئاسة حكومة اليمين الإسرائيلي برئاسة بنيامين نتنياهو، وهو المشهور برفضه لأي خطة لتجميد الاستيطان، الأمر الذي أدى إلى عرقلة عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية منذ تسلمه لرئاسة الحكومة عام 2009م. وهذا التعتن الإسرائيلي لم يلقَ ترحيباً من الرئيس الأمريكي باراك أوباما الذي تولى الرئاسة، وكان متحمساً لإنهاء الصراع في الشرق الأوسط، وكان السبب في أن تسمح الولايات المتحدة بصدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2334) لعام 2016 الذي يدين الاستيطان الإسرائيلي.

الكلمات المفتاحية:

الاستيطان، حكومة اليمين الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو)، الولايات المتحدة الأمريكية (باراك أوباما)، قرار مجلس الأمن (2016/2334).

Abstract:

Settlements had an important role in establishing the “State of Israel”. Since its foundation, Israel depended on Settlements which stemmed from it Zionist Ideals, to fortify its existence on the ground. All Israeli Governments – left & right-supported this orientation, which had a huge impact on the Peace process between the Israelis and the Palestinians. The Israeli Right Wing Government, Headed by Benjamin Netanyahu was known for its sincere efforts to increase the size and No. of settlements in Israel. This is clearly shown by recent statistics. These statistics prove that the Israeli Prime Minister Mr. Netanyahu was committed to the increase of settlements, and refused any settlement freeze, which lead to the stagnation of the peace talks between the Israelis and the Palestinians ever since he arrived to the cabinet in 2009. The US president Mr., Barak Obama, was not pleased by this policy by the Israelis, and so allowed the UN Security Council resolution no. 2334 for 2016, to pass, condemning the Israeli settlements.

Keywords:

Settlements; Israeli Right Wing Government Benjamin Netanyahu; USA Barack Obama; UN Resolution 2334/2016

مقدمة:

تعد قضية الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة من أهم القضايا التي تخص القضية الفلسطينية، وذات أهمية بحثية كبيرة، حيث تشمل الدراسة جوانب وأبعاد عديدة لدراستها. منها دراسة أثر دعم حكومة اليمين الإسرائيلي برئاسة نتنياهو ولسياسة الاستيطان في الضفة الغربية، وتأثير هذا الدعم على الجهود المبذولة للمضي في عملية السلام التي بدأت منذ أكثر من خمس وعشرين عاماً. إضافة إلى الوقوف على دور الولايات المتحدة برئاسة الرئيس أوباما، في التصدي لهذه السياسة خلال فترتي ولايته (2009-2016)، والتعرف إلى الموقف الأممي الراض لها متمثلاً بقرارات الأمم المتحدة التي تدين سياسة الاستيطان، وتضعه خارج القانون والقرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، وأحدثها القانون الأممي رقم (2334) الذي أعاد التأكيد على إدانة الاستيطان الإسرائيلي وعدم قانونيته، لما له من أثر واضح في تغيير الحقائق، وخلق وقائع جديدة على الأرض، وبالتالي التأثير السلبي الذي خلفته على عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

بداية سوف تبدأ الدراسة بإعطاء لمحة تاريخية عن الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين: كيف بدأ، ومروراً بالدوافع التي تدرعت بها إسرائيل في قيادة سياستها الاستيطانية، والتبريرات التي تتبناها للمضي قدماً في سياستها الاستيطانية، وفي الاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية؛ كالدوافع الأيديولوجية والأمنية والسياسية والاقتصادية والنفسية. ثم تنتقل لعرض المشاريع الاستيطانية التي تبنتها الحكومة اليمينية الإسرائيلية منذ نشأتها (مشروع شارون، مشروع غوش ايمونيم، خطة ألون ... الخ)، مروراً بالمشاريع الاستيطانية التي قدمها نتياهو رئيس الحكومة اليميني. وكيف أدت إلى تغييرات على أرض الواقع، حالت دون التمكن من إحراز تقدم في عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وأخيراً: تشمل هذه الدراسة قراءة للموقف الأمريكي برئاسة الرئيس أوباما من الاستيطان، والسبب وراء دعوة الرئيس الأمريكي لإسرائيل إلى وقف الاستيطان والعودة إلى المفاوضات مع الفلسطينيين.

مشكلة الدراسة:

اعتمدت "إسرائيل" منذ قيامها على سياسة القوة في الاستيلاء على الأرض (فلسطين)، وتهجير سكانها الأصليين (الفلسطينيين)، وإحلال سكان آخرين مكانهم، وإنشاء مجتمعات جديدة على حساب الشعب الموجود، وهو ما يعرف بالاستيطان. هذا الاستيطان الذي أدى إلى خلق وضع جديد على أرض الواقع، يتسم بتآكل مساحة الأرض التي يتم الحديث عنها في مفاوضات عملية السلام المبنية على حل الدولتين، مما يجعل عملية التوصل إلى حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي أمراً شبه مستحيل في ظل استمرار الاستيطان.

ولقد اتخذت الولايات المتحدة بصفتها الوسيط لعملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين برئاسة الرئيس أوباما موقفاً جريئاً من الاستيطان، دفع بالأمم المتحدة إلى اتخاذ قرار يؤكد

عدم قانونية وشرعية الاستيطان، وهو القرار رقم (2334) لعام 2016. ومن هنا برزت مشكلة الدراسة المتمثلة بالسؤال التالي: كيف تؤثر سياسة حكومة اليمين الإسرائيلي الاستيطانية على عملية السلام، وهل يمكن لموقف الإدارة الأمريكية وموقف الأمم المتحدة أن يغير من السياسة الاستيطانية عند إسرائيل وتحريك عملية السلام؟

تساؤلات الدراسة:

- ما أهمية الاستيطان بالنسبة لدولة إسرائيل وما هي دوافعه؟
- كيف ساعدت حكومة اليمين الإسرائيلي التمدد الاستيطاني في إسرائيل؟
- ما هو موقف الإدارة الأمريكية برئاسة الرئيس أوباما من الاستيطان؟
- كيف استجابت إسرائيل لموقف الولايات المتحدة والموقف الأممي من الاستيطان؟
- كيف سيكون مستقبل العملية السلمية في ظل استمرار الاستيطان؟

أهمية الدراسة

يعد الإستيطان قضية حيوية بالنسبة للقضية الفلسطينية، حيث يسهم في تغيير حقائق على الأرض، مما يؤدي إلى تغيير قواعد التفاوض ضمن العملية السلمية في هذا الموضوع. لذلك: من المهم استمرار البحث في هذا المجال، ومواكبة تطوراتها، وتحليل خلفياته في ظل التطورات الحاصلة.

وتسهم هذه الدراسة في زيادة المعرفة عن دوافع "إسرائيل"، وأسباب تمسكها بسياساتها الاستيطانية التي كانت سبباً في نشأتها منذ البداية، إضافة إلى رصد المواقف الدولية من تبعات استمرار سياسة الاستيطان، لا سيما موقف الإدارة الأمريكية خلال الفترة الرئاسية للرئيس أوباما (2008-2016) بصفتها الوسيط في عملية السلام بين "إسرائيل" والفلسطينيين، وموقف الأمم المتحدة متمثلة بقرارها الأحدث رقم (2334) لعام 2016. كما أن وجود السيناريوهات في نهاية الدراسة يعزز من أهميتها من الناحية التطبيقية، وبالتالي: التنبيه لمستقبل العملية السلمية في ظل استمرار الهجمة الإستيطانية، وضرورة دراسة جميع الخيارات، وفتح المجال للتفكير الخلاق للتغلب على هذا الخطر، والاتيان بحلول واقعية للتغلب عليه.

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية الإستيطان بالنسبة لدولة "إسرائيل"، وإظهار الدعم الحكومي الممنهج لسياسة الاستيطان، متمثلاً بالمشاريع الإستيطانية التي تتسابق في تنفيذها حكومة اليمين، وبالتالي: أثر هذه السياسة على عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتبيان موقف الوسيط الأمريكي من هذه السياسة. وأخيراً: الوقوف على الموقف الدولي متمثلاً بالقرار الأممي رقم (2334) لعام 2016، وتبعاته على سير العملية السلمية.

حدود الدراسة

الحدود الزمانية:

تتسع الحدود الزمانية للدراسة كونها تهتم بموضوع مستمر حتى قبل قيام دولة إسرائيل ثم بعد قيامها، مع التركيز على فترة تسلم إدارة الرئيس أوباما للرئاسة في الولايات المتحدة بين عامي (2009-2016)، تزامناً مع تاريخ صدور قرار الأمم المتحدة رقم (2334) لعام 2016.

الحدود المكانية: الأراضي الفلسطينية المحتلة.

منهجية الدراسة

تتناول الدراسة الجانب التاريخي لتوضيح فكرة الاستيطان والاستيلاء على الأرض بالقوة كأساس لقيام دولة إسرائيل، ثم تغلف الدراسة الحقائق بقالب تحليلي مستمد من منهج دراسة الحالة بهدف الإجابة على أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها.

الاستيطان ودولة إسرائيل:

ينبع الاستيطان من رحم الصهيونية؛ أي الأيديولوجيا القومية لإسرائيل التي هي عصب قيام دولة إسرائيل، حيث يقوم المشروع الصهيوني أو الصهيونية على أساس ايجاد وطن قومي لليهود على أرض فلسطين. ويعتقد اليهود أن من حقهم أن تكون لهم دولة (فلسطين بالتحديد)، كحق الصينيين بالعيش ببلدهم الصين، وحق الفرنسيين العيش ببلدهم فرنسا. وبدأت هذه المطالبات عندما قام الكاتب العلماني من أصول نمساوية يهودية يدعى ثيودور هرتزل، بتحويل المطالبات اليهودية إلى حركة دولية عام 1896.

(Beauchamp Z, Everything you need to know about Israel-Palestine, 2018: Net)

اتخذت هذه الحركة المستوطنات كأداة لتحقيق أهدافها الأيديولوجية، عن طريق اتخاذها (أي المستوطنات) كقاعدة أساسية للدولة اليهودية. وفي ذلك يقول هرتزل في مذكراته: بأنه لا بد من تهجير السكان العرب من فلسطين إذا ما أريد للمشروع اليهودي للاستيطان في فلسطين أن ينجح، على أن يتم ذلك بلطف وتدرج (بركات، 1988: ص41).

وقد عمل كل قادة إسرائيل على ترسيخ هذا النهج، بدليل ما جاء على لسان جولدا مائير (المرأة الوحيدة التي تولت منصب رئاسة الوزراء في تاريخ إسرائيل في السبعينيات من القرن الماضي): "إن الحدود حيث يقيم اليهود، لا حيث يوجد خط على الخريطة". (دوعر، 2012: ص7)

هذه الأيديولوجيا الصهيونية التي رافقت وترافق قيام واستمرار دولة إسرائيل، هدفت إلى فرض أمر واقع من شأنه أن يقوّض أي مشروع للسلام. فالعقيدة الصهيونية تقوم على القوة والتوسع (صالح، 2011: ص6)، وهو ما ظهر واضحاً في الحرب العدوانية على الأراضي

الفلسطينية عام 1948، حيث تم تدمير 469 قرية ومدينة فلسطينية، وما ترتب على هذا التدمير من عملية طرد جماعي مصحوبة بمجازر جماعية، أدت للتخلص من ثلثي الشعب الفلسطيني. (صالح، 2011: ص10)

ويتميز الاستيطان الصهيوني في فلسطين -موضوع هذه الدراسة- بالعنف، والاستيلاء على ممتلكات السكان الأصليين بالقوة، وهو أمر مدروس ومخطط له بهدف إقامة دولة استعمارية توسعية جديدة، ضمن محيط عربي لا يقبلها حضارياً، وتختلف عنه في دعوتها العنصرية، ورؤيتها لمستقبل هذه الأرض. فإسرائيل منذ نشأتها تقوم على إنكار حق تقرير المصير والحقوق المتساوية لكل الشعوب (بركات، 1988: ص16). كما أن الفكر الاستيطاني الصهيوني يختلف عند الصهاينة "المعتدلين" عنه عند الصهاينة "المتطرفين"، حيث طالب الأوائل بدولة يهودية تحت سيطرتهم، بينما نادى الصهاينة المتطرفون بإسرائيل العظمى التي تمتد على أكبر مساحة ممكنة من الممالك الإسرائيلية القديمة حسب زعمهم.

(Will, Zionist Settlement and its Ramifications on the Palestinian People, 2018: www.palestine-studies.org)

ويستند "الحق" الذي يدعيه اليهود لأنفسهم بأنه من حقهم الاستيطان في أي مكان يريدونه في "أرض إسرائيل (ارتس إسرائيل)، إلى ادعائهم بأنهم أصحاب السيادة على المنطقة بأكملها، أي أن "أرض إسرائيل" من الفرات إلى النيل تعود لهم وهم أصحابها، ومن حقهم الاستيطان في أي مكان يريدونه ضمن هذه الحدود. فحسب حزب حيروت (نواة حزب الليكود اليميني): فإن أراضي "عبر الأردن"، هي أيضاً جزء من "أرض إسرائيل"، وهو ما جعل شخص مثل أرئيل شارون (أحد القادة الإسرائيليين) يقترح بإجبار الفلسطينيين على الرحيل من قطاع غزة والضفة الغربية إلى الأردن، على الأقل في الوقت الحالي، حيث إن إسرائيل لا تمتلك السيطرة على كامل "أرض إسرائيل" بعد. وبالتالي: فإن حق الإسرائيليين في الاستيطان في أي مكان يريدونه في هذه الأراضي يستند إلى حقهم الإلهي الذي منحهم إياه الرب، وهو من سمح لهم -حسب زعمهم- بسرقة الأرض، وقتل سكانها، وتشريدهم وطردهم، واستعمال كافة أساليب العنف والإرهاب من تعذيب وقتل وتفجير للتخلص من سكان هذه الأرض ومالكوها. وهذا أمر يجتمع عليه اثنين من أكبر الأحزاب في إسرائيل، هما حزبي الليكود والعمل الإسرائيليين؛ فاليهود الإسرائيليون والسياسيون والشعب الإسرائيلي هم فقط من يمتلكون الحق في الاستيطان في هذه الأرض. (Kenny, 1985: pp. 343-345)

ويقوم الاستيطان الصهيوني على تجبير القاعدة الديمغرافية والجغرافية لصالحه، باستخدام كافة الأساليب منها: أساليب الإرهاب والقمع المادي والمعنوي. فالهدف الرئيسي للاستيطان هو تدمير البنية الاجتماعية الاقتصادية للمواطنين العرب في المناطق المحتلة، حيث يسعى الاستيطان بداية إلى تحقيق قدر من "التوازن السكاني" في المنطقة التي يتم الاستيلاء عليها من سكانها الأصليين (الفلسطينيين)، ثم تسعى الحكومات الإسرائيلية من خلال برامج

مدروسة إلى تكثيف أعداد المستوطنين اليهود، وتشجيع الهجرة إلى إسرائيل لتحقيق مرحلة متقدمة من الاستيطان، هي مرحلة "الاختلال السكاني"، أي تكون النسبة الأعلى من السكان من اليهود، وصولاً إلى المرحلة الأخيرة وهي مرحلة "التفوق السكاني" عن طريق تحويل السكان العرب إلى أقلية في بلادهم عن طريق الاستيلاء على أراضيهم ومساكنهم، وتوفير بيئة اقتصادية واجتماعية جذابة للمستوطنين اليهود (دوعر، 2012: ص8). وإلى جانب تحقيق التفوق الديمغرافي يسعى الاستيطان الصهيوني إلى توفير القاعدة الجغرافية من خلال استلاب الأرض، وفرض سيطرته عليها، ثم ينتقل إلى المرحلة الأخرى بالاستيلاء على السلطة.

وتميز الاستعمار الصهيوني الإسرائيلي بطبيعته الإحلالية؛ حيث لم يكتف باستغلال الأرض كما هو الحال بنماذج الاستعمار الاستيطاني؛ بل سعى إلى مصادرة الأرض بشكل كلي، وإحلال مجتمع يهودي جديد بكامل طبقاته مكان المجتمع الأصلي.

كذلك من مميزات الاستيطان الصهيوني وجود هدف محدد له وهو بناء "دولة مستقلة"، هذه الدولة مرتبطة بالمشاريع الاستعمارية بالمنطقة العربية، حيث استعانت الصهيونية بالدول الاستعمارية الكبرى كإنجلترا لتحقيق أهدافها في بناء دولتها، وهو ما حققت لها إنجلترا من خلال تصريح بلفور في عام 1917، وسياسة الانتداب البريطاني في فلسطين، وأخيراً: التحالف الأمريكي الإسرائيلي. ف "إسرائيل" دولة تبدو مستقلة، لكنها فعلياً امتداد للمخطط الاستعماري في المنطقة، وأداة لتنفيذ سياساته. وتميز الاستيطان الصهيوني بكونه استيطان توسعي لا يترك فرصة؛ بل يخلق الفرص للاستيلاء على المزيد من الأرض، وتوسيع الرقعة التي يسيطر عليها، معتمداً على استخدام القوة العسكرية لفرض الأمر الواقع، فاستخدم الاستيطان اليهودي الذريعة الدينية والتاريخية لتبرير وجوده على أرض فلسطين. (بركات، 1988: ص18)

العوامل الكامنة خلف الإستيطان:

بما أن الإستيطان هو النهج الذي تم اتباعه لترسيخ الصهيونية التي هي أساس قيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين؛ فإن الإستيطان سعى منذ البداية إلى استملاك أكبر مساحة ممكنة من الأرض، واستخدام الزعماء اليهود شتى أشكال التملك لتوطين اليهود في فلسطين. إن مسألة الإستيطان كانت مسألة مصيرية بالنسبة للدولة الصهيونية، وهو ما أوضحه "مناحيم أوسيشكين Menachem Ussishkin" في خطابه أمام اللجنة التنفيذية الصهيونية: "ليست مسألة الزراعة هي ما نصبو إليه؛ بل إننا نطمح بالدرجة الأولى بأن تضمن للأمة أوسع الحدود الممكنة لبلادنا". ثم جاء كلام رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية "رعنان فايتس Raanan Weitz" ليدعم هذه الحقيقة بقوله: إن حدود المستقبل للدولة اليهودية

يجب أن تعين من خلال أنظمة من المستوطنات، تبدأ كنفقات استيطانية وتتوسع إلى أكبر مساحة ممكنة من الأرض. (دوعر، 2012: ص21)

لقد كان هذا مبدأ الاستيطان الاستعماري التوسعي، أي السيطرة على الأرض، إلا أن للاستيطان دوافع عدة شكلت مجموعها قوام الرؤية الصهيونية للاستيطان، اتفق الباحثون على تحديدها بخمسة عوامل أو دوافع:

1- العامل القومي / الأيديولوجي

ربط اليهود الصهاينة بناء المستوطنات بالأيديولوجيا السائدة بدولة إسرائيل التي تقوم على أن اليهود يملكون حقاً تاريخياً في فلسطين، وعليه: فإن "عودتهم" إليها حق على اعتبار أنها "أرض محررة". هذه الأفكار وجدت لها ترجمة رسمية في "تعاليم حزب الليكود"، حيث الافتراض بأن حق اليهود في فلسطين حق مقدس، يشجع على طرد الفلسطينيين المتبقين في الضفة الغربية وقطاع غزة، لأنها "جزء من أرض إسرائيل" التاريخية. إضافة إلى أيديولوجيا الحق التاريخي ارتبط الاستيطان بأسس دينية لها علاقة بـ "أرض إسرائيل"، وأن الاستيطان يعد وفاءاً للوعد الإلهي بالعودة إلى "أرض إسرائيل". من هنا: جاء إصرار إسرائيل على الاستيطان بالقدس وجعلها عاصمة لدولتهم، حيث أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق اسحق رابين، على عدم التخلي عن أراضي الضفة الغربية لأنها أرض الأجداد الأقدمين. أما موشيه ديان وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق فقد قال: إنه بما أن لديهم كتابهم التوراة، فإن أرض التوراة تعود لهم أيضاً، بما فيها القدس والخليل وأريحا وجوارها. (دوعر، 2012: ص23)

2- العامل الأمني

اتخذت المستوطنات دور السور الأمني للكيان الإسرائيلي، حيث تعد المستوطنات جزءاً من نظام الدفاع الإقليمي، وتسهم في عمليات الهجوم والدفاع. لذا: كان اختيار مواقع إقامة المستوطنات من منظور استراتيجي، أي احتلال المواقع الاستراتيجية في فلسطين؛ كالمرتفعات على حدود فلسطين، والسهل الساحلي، ووسط البلاد، ومدينة الخليل، وكذلك الطريق بين القدس ويافا. وعليه: فإن مواقع المستوطنات تميزت بكونها محصنة طبيعياً، أو عالية وتشرف على مساحات واسعة، أو تتحكم بمحاور طرق أساسية، على أن تتوفر إمكانية استغلالها اقتصادياً. والأهم أن تكون قريبة من المواقع العربية، بحيث تكون مثل الاسفين لتطويق هذه التجمعات. أي أن المستوطنات على الحدود كانت جزء من التنظيم العسكري الإسرائيلي حسب قول رئيس الأركان "رفائيل ايتان": إن اختيار موقع المباني والمنشآت في كل مستوطنة كانت تقوم به هيئة أركان سرية تابعة للجيش السري، تعرف بالهاجاناه. فالمناطق الحيوية تمثلت بمناطق الضفة الغربية كونها تسيطر على الجزء المنبسط من السهل الساحلي، وسلسلة المرتفعات الاستراتيجية التي تقسم الضفة الغربية من نابلس وحتى الخليل. وتميزت المستوطنات بطابعها العسكري؛ فهي تتكون من مبان مترابطة مرتبطة ببعضها

بواسطة الطرق المتعددة، تم ربطها بشبكة إنذار متطورة وفيها آلاف الملاجئ ونقاط التحصين، إلا أن الاعتبارات الأمنية لإسرائيل تعني ضم 40-60% من أراضي الضفة الغربية، وتشمل: القدس الشرقية وريفها ووادي الأردن، وأراضي ما يسمى الخط الأخضر. (بركات، 1988: ص28)

3- العامل السياسي

استهدفت المستوطنات الأماكن ذات الكثافة السكانية العربية، لزرع الجسم الغريب فيها عن طريق جلب السكان اليهود لهذه المستوطنات. والمستوطنات المقامة على الأرض تعني السيطرة السياسية على هذه الأرض؛ وبالتالي: فإن كثافة بناء المستوطنات لها هدف سياسي، هو منع قيام دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة. واستخدمت ورقة "المستوطنات" كورقة تدعم الموقف الإسرائيلي في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، ضمن عملية السلام التي بدأت بينهما عام 1991، لأنها ستستخدمها للمساومة في هذه المفاوضات. مع العلم بأنه لا عودة إلى خريطة 5 حزيران (يونيو) 1967 التي هي أساس قيام عملية السلام بين الطرفين، وهو ما صرح به وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق "أبا اييان: بأن لا بد من وجود حدود جديدة تحفظ الأمن والسلام يتم التفاوض على أساسها، أي أن المستوطنات تعمل على إقامة أمر واقع جديد يلغي حدود عام 1967. فالمفاوضات على حدود إسرائيل يجب أن تتم حسب مقتضيات الأمن، حسب رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق اسحق رابين. وهذا دليل واضح على أن المستوطنات لها دور سياسي رئيس في مفاوضات السلام، وأن أي تغيير في الظروف السياسية سيكون لها حجج منطقية تشمل مبدأي الأمن والاستيطان. (ابو عرفة، 1986، ص208)

بكلام آخر: فإن الفكر الاستيطاني الإسرائيلي يدعو لفرض سياسة الأمر الواقع، أي بناء المستوطنات في الأماكن الاستراتيجية، وعدم الانسحاب منها تحت أي ضغط، وانتهاج سياسة النفس الطويل لمجابهة أي ضغط (وايزمن، 1984: ص226). ونرى أقوال يغال ألون نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي أنه يجب إقامة قرى جديدة في المناطق المحتلة لجعل الوجود الإسرائيلي حقيقة مقبولة. ويضيف: "إن إقامة المستوطنات هو الشيء الوحيد الذي يجعل الوجود الإسرائيلي حقيقة معترف بها في الأراضي المحتلة". وهو ما يؤكد شمعون بيريس بكلمات أكثر دبلوماسية فيقول: "إن على إسرائيل أن تعمل على تحقيق نوع من المصالح المشتركة مع شعوب المنطقة العربية لخلق واقع يؤدي للاعتراف بإسرائيل، وأن على إسرائيل أن تستغل الضفة الغربية لتحقيق هذا الواقع". (بركات، 1988: ص140)

فالاستيطان له مهمتان؛ أحدها عسكرية والأخرى سياسية، الأولى مرتبطة بالخطط العسكرية سواء من حيث عددها أو مواقعها، والمهمة السياسية تتجلى في قطع أوصال التجمعات السكانية العربية، ومنع تواصلها وتطويقها وتفتيتها

(<http://aqsaonline.org/news>, 2007)، بحيث تصبح الضفة عبارة عن تجمعات سكنية معزولة عن بعضها البعض، مما يهدد قيام دولة فلسطينية مترابطة قابلة للحياة فيها.

4- العامل الاقتصادي

لم تُغفل إسرائيل العامل الاقتصادي في عملية الاستيطان الممنهج الذي قامت به، حيث سعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة للسيطرة على موارد المياه في الضفة الغربية وموارد مياه نهر الأردن وروافده، إذ تستحوذ على 95.5% من مجموع موارد المياه في غرب الضفة. وتستخدم المياه لري الأراضي الزراعية في المستوطنات على حساب الزراعة العربية، مما أدى إلى ضعف إنتاجية الأرض، وتقلص المساحة الزراعية العربية، وبالتالي: تراجعت أهمية إسهام القطاع الزراعي في الدخل القومي. فإسرائيل بسياساتها الاستيطانية سيطرت على المناطق الحيوية التي تحتوي على مصادر المياه الجوفية، واحتكرتها لصالح مستوطناتها.

هذا عن قطاعي المياه والزراعة، إلا أن الاستيطان له تأثيرات على قطاعات اقتصادية أخرى، حيث أحدث الاستيطان تغييراً هيكلياً في الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي، وأدى إلى تحويل اتجاهات قوة العمل، وفرض القيود على قطاع الصناعة، وسلب مقدرات قطاع الزراعة الفلسطيني بسيطرته على الأرض والمياه. كما أن جدار الفصل العنصري جاء بناءً على دراسات حول أماكن وجود المياه الجوفية وضمها إلى الأراضي الإسرائيلية، بصفتها جزء أساسية من أمن إسرائيل المائي. (دوغر، 2012: ص34)

5- العامل النفسي

استغلت القيادات الصهيونية الحاجة إلى الأمن، وجعلت هذه القضية من أولويات المجتمع، وغذته بفكرة حق المجتمع الصهيوني بالوجود. فالاستيطان هو أحد الحلول لتحقيق الأمن، وضمان وجود المجتمع الصهيوني على الأرض. كما عملوا على تعميق شعور الفرد والجماعة بالافتقار إلى الأمن، واستخدام مصطلحات توراتية، ورموز تاريخية؛ كالكارثة، والهولوكوست (المحرقة) لإعطاء مسألة الحق في الوجود والحاجة إلى الأمن بعداً مادياً. إن القيادة الإسرائيلية كانت حريصة دوماً على أن توهم الفرد الإسرائيلي بأنه مكروه من محيطه ومهدد، وأنه لا بد من العمل على حماية نفسه من الاعتداء عليه. كما أن المستوطنات لها غاية نفسية أخرى أهمها كسر الحاجز النفسي بين العرب واليهود، وأن يتقبل العرب وجود اليهود أو "دولة إسرائيل" كأى دولة أخرى، مثلها مثل الهند أو تركيا أو حتى إيران؛ أي أن محاولة إيجاد اندماج سياسي واقتصادي، ممكن أن تنفي حالة العداة الكامنة في مفاهيم ومشاعر العرب للوجود اليهودي. هذا التقبل العربي لليهود هو أحد مقومات الأمن الإسرائيلي من وجهة نظر القادة الإسرائيليين (دوغر، 2012: ص36). كما أن مسألة التوطين كانت تعتمد على إشراك المستوطن من البداية في عملية تخطيط المستوطنة، لتظهر كأنها (أي المستوطنة) قد بدأت من الصفر من خلال جهود هذا المستوطن ومعاناته اليومية.

كما أن منح المستوطن أرضاً وبيتاً في المستوطنة يمنحه شعوراً بالاستقلالية، ويزيد من ارتباطه بالأرض. (بركات، 1988: ص249)

الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ودعمها للاستيطان

تتميز الحياة السياسية في إسرائيل بأنها تضم عدد كبير من الأحزاب السياسية التي تهدف إلى الوصول للسلطة، عن طريق السيطرة على البرلمان الإسرائيلي (الكنيست). ومع أن عدد هذه الأحزاب السياسية كبير جداً (بلغ عدد الأحزاب المسجلة حتى تاريخ آذار (مارس) 2016 نحو 103 حزب)، إلا أنه بسبب النظام الانتخابي النسبي الذي تعتمده إسرائيل، يتوجب على أي من الأحزاب التي تنوي الدخول إلى البرلمان أن تحصل على 1.5% من أصوات الناخبين للدخول إلى الكنيست. وهذا الأمر يجعل من الصعب على حزب واحد الانفراد بالسلطة والسيطرة على الحكومة إلا عن طريق عقد تحالفات مع أحزاب أخرى، وتكوين ما يسمى بحكومات الائتلاف (قائمة الأحزاب السياسية في إسرائيل، (2006): <https://www.marefa.org>). ومن أكبر الأحزاب الموجودة في الكنيست الإسرائيلي، حزب العمل (يساري)، وحزب الليكود (يميني)، بالإضافة إلى أحزاب أصغر يتزايد وزنها وقيمتها عند الانتخابات.

وبعض الأحزاب الصغيرة التي لم تستطع الفوز بالسلطة بشكل منفرد، كانت تدخل في تحالفات مع الأحزاب الكبيرة حتى تضمن لنفسها تمثيلاً في الحكومة، حتى إنه في بعض الأحيان كانت هذه الأحزاب الصغيرة هي حجر القبان في نجاح حكومة أو سقوطها. لذا: كانت الأحزاب الكبيرة تسعى لكسب دعم أكبر عدد ممكن من هذه الأحزاب، مشكلة ما يطلق عليه بحكومة الائتلاف. ومع أن لكل حكومة منهجية خاصة للتعامل مع مسألة الاستيطان؛ إلا أن كلتا الحكومتين أثبتتا أنهما وجهان لعملة واحدة فيما يخص مسألة الاستيطان. فاليمين واليسار الإسرائيليين يدعمان الاستيطان كونه التعبير العملي للصهيونية التي قامت عليها دولة إسرائيل أساساً. وعليه: تتوقف إقامة واستمرار الدولة. واتخذ كل منهما نهجاً معيناً تجاه الاستيطان، فحكومة اليسار (الحمائم) أسست برامجها وتوجهاتها الاستيطانية على مبدأ الأمن والديمقراطية، بينما اعتمدت حكومة اليمين (الصقور) (الليكود، وكاديفا وتعني بالعربية التقدم وإلى الأمام) على مبدأ الضم و/أو استمرار السيطرة الإسرائيلية على الأرض. حتى عندما أُلِّف الاتجاهان حكومة وحدة وطنية برئاسة "ليفى أشكول Levi Eshkol" (تتألف من الأحزاب الرئيسية الإسرائيلية: العمل، والليكود، والمفدال)، ذكر رئيس الوزراء الأسبق اسحق رابين في مذكراته: "إن هذه الحكومة قررت عدم التخلي عن أراضي الضفة الغربية، حيث أرض أجدادهم الأقدمين قبل آلاف السنين" (المسيري، الأيديولوجيا الصهيونية، ص117). قد يختلف كلا التوجهين من حيث الجزيئات والأمور الثانوية التي تخص

الاستيطان، إلاّ أنهما بالتأكيد يتفقان على الثوابت السياسية لإسرائيل إزاء قضية المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

البرامج والمشاريع الاستيطانية لحكومات اليمين الإسرائيلي

شكل المنطلق الديني والأسس العقائدية الأساس لبناء المستوطنات، وتشكيل منهج سياسة الاستيطان عند حكومات اليمين الإسرائيلي. فالاستيطان بالنسبة لليمين يقوم على ضم الأراضي إلى إسرائيل، وضمان استمرار السيطرة الإسرائيلية على الأرض، حيث كانت الكتلة اليمينية تدعو دوماً إلى استمرار إسرائيل في فرض سيطرتها على الضفة الغربية، رافضة بشكل قاطع التنازل عن هذه السيطرة لا سيما من الناحية العسكرية. وهذا ما يظهر جلياً في برنامج تكتل الليكود الانتخابي الذي يجزم بأنه لن يتم تسليم الضفة الغربية لسلطة أجنبية، لأنها جزء من إسرائيل، ومن حق الشعب اليهودي الاستيطان في جميع أراضي إسرائيل (بركات، 1988: ص117).

كما يحمل المستوطنون ممن ينتمون إلى حزب الليكود اليميني تصوراً معيناً حول حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث باعتقادهم أن الحل الأمثل هو عن طريق ضم المزيد من الأراضي إلى إسرائيل، وبالذات المناطق التي تم تصنيفها بمناطق (ج). فبعد اتفاق أوسلو، ومجيء السلطة الفلسطينية، تم تقسيم المناطق إلى (أ) و(ب) و(ج)، حيث يعيش الفلسطينيون تحت سيطرة مدنية فلسطينية. وحسب تقديرات المستوطنين فإن عدد قليل فقط من الفلسطينيين يجب أن يحصلوا على الهويات الإسرائيلية الزرقاء، بينما باقي السكان الفلسطينيين يبقوا تحت الإدارة المدنية الفلسطينية، أي أن المستوطنين يدعون إلى استعادة السيطرة على الأرض في مناطق (ج). (مصطفى، 2016: ص12)

وتشير احصاءات المكتب المركزي للإحصائيات الفلسطيني إلى أن الليكود ساهم في بناء ما نسبته 70.1% من المستوطنات، بينما ساهم حزب العمل ببناء 29.95% من المستوطنات، معظمها تم بناؤها بين الأعوام 1976-1991 (الاستيطان الصهيوني في فلسطين، 2007، www.aqsaonline.org). كما تشير احصاءات المكتب المركزي للإحصائيات الفلسطيني إلى أن عدد المستوطنات في الضفة الغربية عام 2008 بلغ 144 مستعمرة، يسكنها نحو 500,670 مستوطن، مقارنة بـ 12,403 مستوطن عام 1972. وهذه الأعداد لا تشمل باقي الأراضي الفلسطينية، أي باقي المحافظات، حيث يوجد ما يقارب 128 مستعمرة أخرى في باقي المحافظات الفلسطينية، يقطنها قرابة 302,212 مستوطن حتى عام 2008. وتأتي القفزة عام 2016، فيرتفع عدد المستوطنات في الضفة الغربية وحدها إلى 150 مستوطنة، عدا عن المستوطنات في باقي المحافظات، ويرتفع عدد المستوطنين إلى 636,452 مستوطن. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات سنوية، 2016:

www.pcbs.gov.ps)

المشاريع الاستيطانية الرئيسية لحزب الليكود اليميني منذ قيام إسرائيل

تقدم حزب الليكود اليميني بعدة مشاريع استيطانية منذ قيام إسرائيل منها:

أ- مشروع شارون المسمى بالعمود الفقري المزدوج: الذي قدمه شارون حين كان وزيراً للدفاع في حكومة بيغن عام 1982، دعا فيه إلى إقامة حزامين متوازيين من المستوطنات أحدها غرباً على الشريط الساحلي، والثاني شرقاً من الجولان شمالاً حتى شرم الشيخ جنوباً، بحيث تصبح الضفة الغربية محاطة بالمستوطنات، ثم إقامة ثلاثة مراكز مدنية كبيرة داخل الضفة الغربية إحداها على مداخل القدس والثاني قرب الخليل لدعم مستوطنة كريات أربع، والثالث في المثلث الشمالي للضفة لفصل عرب 1967 عن عرب 1948. وأخيراً: السعي لزيادة عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية، وتشجيع هجرة اليهود إلى إسرائيل.

ب- مشروع غوش ايمونيم: هذا المشروع الذي يؤمن بحق وواجب الشعب اليهودي بالاستيطان على كامل أرض إسرائيل، بحيث يتم بناء المستوطنات ومن ثم توسعتها، مستهدفة مناطق سبسطية وكفر قدوم وجبل جرزيم بالذات. أي أن هذا المشروع يستهدف بناء المستوطنات في المدن الفلسطينية: نابلس وجنين وطولكرم، وتوسيع المستوطنات شرقاً باتجاه الأغوار، والسيطرة على سلسلة الجبال، وإقامة مدن استيطانية رئيسية قرب نابلس والخليل والظاهرية.

ج- خطة دروبلس: هذه الخطة التي اعتمدها دائرة الاستيطان للتنمية الريفية في المنظمة الصهيونية العالمية كخطة رئيسية للاستيطان في الضفة الغربية، حيث أخذت هذا الاسم نسبة إلى صاحبها "ميفيتياهو دروبلس Mifityyahu Drobles"، الذي اقترح خطة خماسية يتم خلالها بناء 46 مستوطنة تتسع لنحو 16,000 مستوطن، إضافة إلى تدعيم وتطوير المستوطنات الحالية، مما سيوفر مكان سكن لـ 11,000 عائلة إضافية، معظم هذه المستوطنات يجب أن تكون بمثابة مجتمعات قروية، يعمل المستوطنين فيها بالصناعة والسياحة والخدمات، بالإضافة إلى أقلية تعمل بالزراعة. كان دروبلس مؤمن بأن ما يمكن عمله وبناءه اليوم لا يجب تأجيله إلى الغد، ويجب أن ينطلق الاستيطان، وتشجيعه للانتقال من المناطق المكتظة في المدينة إلى السواحل نحو الشرق ومنطقة يهودا والسامرة.

وأخيراً: تكلفة هذه الخطة كانت 54 مليار شيكل (ما يعادل 3.5 مليار دولار)، أي بمعدل 117,000 شيكل لكل عائلة. أما نتيجتها فستكون تغيير واضح في الحقائق الديمغرافية عندما ينتقل مستوطنو تل أبيب وحيفا إلى المناطق المذكورة في الخطة، ويتحول العرب إلى أقلية بعد أن كانوا يشكلون 99% من سكان الضفة الغربية. (Shtayyeh, 2015: p. 30)

د- خطة وايزمن الاستيطانية: تقدم بها وزير الدفاع الإسرائيلي عزرا وايزمن، ودعا إلى بناء ستة مستوطنات حضرية، تكون بمثابة مراكز إقليمية للصناعة ومراكز الخدمات يسكنها

10,000 عائلة يهودية (42,000 شخص)، كما اقترح وايز من أن يتم توسيع و"تسمين" هذه المستوطنات، بحيث تتحول إلى مدن كبيرة فيما بعد.

هـ - **خطة المنظمة الصهيونية العالمية:** تقدمت المنظمة الصهيونية العالمية من خلال دائرة الاستيطان التابعة لها بخطة لدمج جميع الخطط السابقة، لتنفيذ مشاريع الاستيطان السابقة. هذه الخطة كانت تحتوي على برنامج للاستيطان يطبق على مرحلتين، منها مشاريع استيطانية على المدى القصير، وأخرى على المدى البعيد، بحيث يكون ناتج هذه الخطة والمشاريع الاستيطانية المنبثقة عنها حتى عام 2010، أن يرتفع عدد المستوطنات إلى 165 مستوطنة، وتتسع لـ 1.3 مليون مستوطن. (Shtayyeh, 2015: p. 35)

وأهم ما يميز سياسة حكومة اليمين الاستيطانية أنها تستكمل ما بدأته حكومة اليسار، والاستمرار في بناء المستوطنات لضمان السيادة الإسرائيلية على الأرض، ومنع إقامة دولة فلسطينية من خلال الفصل بين السكان والأرض، إضافة إلى تشكيل مجالس محلية وبلدية للمستوطنات، وتطبيق القانون الإسرائيلي فيها. وعمدت حكومة اليمين إلى الترويج للمشاريع الحكومية الخاصة بالاستيطان لإبراز دورها كحكومة يمين، وأهمية العمل الذي تقوم به في مجال الاستيطان، لكسب الدعم والتحصن على الدعم المالي الخارجي والداخلي من المنظمات الصهيونية، كذلك لبث الرعب في نفوس العرب من هذا التمدد. وتعمدت سياسة اليمين الاستيطانية ممثلة بحكومة حزب الليكود وأعدائه من الأحزاب اليمينية الأصغر، تقديم المساعدة والدعم اللازمين للحركات الدينية المتطرفة، لقيام بارهاب سكان المناطق التي يتم أو ينوي الاستيطان بها، إضافة إلى شبكة طرق تمتد على طول وعرض الأراضي المحتلة، لتقطيع الضفة إلى مناطق منعزلة لتسهيل التحكم بها. وكانت الخطة بناء مستوطنات قريبة من بعضها البعض ما بين 15-20 كم، وشق الطرق للوصل بينها، وجلب المزيد من المستوطنين للعيش فيها لكسر الديمغرافية العربية في المكان. (بركات، 1988: ص158-161)

وعندما تولى بنيامين نتنياهو رئاسة الحكومة عام 1997 عن حزب الليكود اليميني، وبينما كانت العملية السلمية لا تزال في بدايتها تقدم نتنياهو باستراتيجية حول عملية السلام تقوم على: رفض السلام الشامل، وقطيعة صريحة لكل سياسات الحكومات السابقة، واعتماد أيديولوجيا من شأنها إعادة الحيوية للأفكار الصهيونية، وفلسفة الاعتماد على النفس والاستغناء عن المساعدات الاقتصادية من الولايات المتحدة ما عدا المساعدات العسكرية، وتجاوز معادلة "الأرض مقابل السلام"، والحرص على توضيح أن المفاوضات "وسيلة" وليست "غاية". وأخيراً: التطلع إلى تجاوز الصراع العربي الإسرائيلي وليس إدارته أو حله (عطوي، 1998: ص9). أي أنه لم تكن لدى حكومة نتنياهو اليمينية أي نية للتوصل "لحل" للصراع العربي الإسرائيلي، وهو ما ذكره بوضوح شارحاً سياسة حزبه الاستيطانية بأنها "تستند إلى أفكار التسوية النهائية، وهي وسيلة هامة لتحديد حدود إسرائيل والحفاظ على

الأمن" (التفكجي، الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة .. واقع وإشكاليات، www.aljazeera.net)، واتخذ الإجراءات التي تضمن تحقيق استراتيجيته هذه.

النشاط الاستيطاني لحكومة اليمين الإسرائيلي برئاسة نتنياهو بين 2009-2016

وعندما عاد نتنياهو اليميني من حزب الليكود وتولى رئاسة الحكومة الإسرائيلية عام 2009، أثبتت الإحصائيات أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس ارتفع بين عامي 2009-2016 بنسبة 55%، بوتيرة سنوية بلغت 6.5%، أي أن عدد المستوطنين الذي كان 260 ألفاً عام 2008، أصبح عام 2015، 382,916 مستوطن في الضفة الغربية (معطيات عن المستوطنات وسكانها، موقع بتسيلم، 2017: www.btselem.org). إن هذه الزيادة المخيفة بهذه الوتيرة المتسارعة تدق ناقوس الخطر من السياسة الاستيطانية المحمومة التي ينتهجها حزب الليكود اليميني برئاسة نتنياهو، حيث تتوقع الإحصائيات أن يصل عدد المستوطنين إلى 620 ألف يهودي في الضفة الغربية عام 2022 إذا ما استمر دعم الاستيطان كما هو عليه. ناهيك عن المشاريع الاستيطانية الضخمة التي تقوم الحكومة اليمينية الحالية بالموافقة عليها، منها المشروع الضخم الذي يخطط لبناء 55 ألف وحدة سكنية جديدة، إضافة إلى مخطط بناء 3500 وحدة سكنية تهدف إلى توسعة مستوطنات قائمة حالياً، لتصبح مستوطنات ضخمة في محيط القدس. (إحصائيات إسرائيلية: زيادة المستوطنين بالضفة والقدس بنسبة 55%، 2016: <https://alain.com>)

ولم يخف نتنياهو حماسته ودعمه العلني لزيادة عدد المستوطنين، وتوسيع بعض المستوطنات القائمة في الضفة الغربية، متذرعاً بحجة النمو الطبيعي لسكان المستوطنات. فقد اعتمدت سياسة نتنياهو الاستيطانية خلال فترة رئاسته للحكومة عام 2009 على الديمومة، مستغلاً ظرف تعثر المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حتى وصل عدد المستوطنين في ظل تعثر المفاوضات إلى 350,000 مستوطن في الضفة الغربية.

وعلى الأغلب حصدت بعض المستوطنات اهتماماً أكبر من نتنياهو، وتعهد وأوفى بوعده بتوسيعها وزيادة عدد المستوطنين الذين يسكنوها. ومن هذه المستوطنات التي حصلت على اهتمام خاص ظهر أثره جلياً على حجمها وعدد سكانها؛ مستوطنة موديعين عليت، ومستوطنة صهيون، ومستوطنة افرات، ومستوطنة ايلي، ومستوطنة ارئيل، ومستوطنة جبل أبو غنيم المسماة بـ "هار حوماه"، ومستوطنة جيلو. (Rudoren, (2015), "Netenyahu & the Settlements: www.nytimes.com)

كان نتنياهو يعتمد عند زيارة المستوطنات ان يؤكد لهم بأنهم باقون للأبد، حتى وإن توصل إلى اتفاق في إطار عملية السلام وحل الدولتين الذي يتم الحديث عنه، بدليل زيارته إلى مستوطنة ايلي التي زارها عام 1996 عندما تسلم رئاسة الوزراء لأول مرة، كان عدد سكانها لا يتجاوز نحو 959 مستوطن، وأكد لهم أن وجودهم هنا وجود دائم، وأنه لن يتوقف

عن بناء المستوطنات حتى على الأراضي التي يأمل الفلسطينيون بإقامة دولتهم عليها. وكان موضوع الاستيطان مادة دسمة في العملية الانتخابية، حيث استغلها نتنياهو لدعم موقفه في الانتخابات لرئاسة الحكومة، إذ كان عليه أن يختار بين موقف منافسه الذي يدعو لوقف الاستيطان خلف حدود عام 1967، وبين مطالبة اليمينيين الذي ينتمي له حزبه بأن رئيس الحكومة لم يبين وحدات استيطان كافية، إلا أن الرسوم البيانية التي أعدها مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل فيما يخص البناء الاستيطاني وعدد سكان المستوطنات، أظهرت أن نتنياهو كان داعماً شرساً للمستوطنات لا سيما خلال فترة رئاسته في التسعينيات، والدليل أن المستوطنات زادت ثلاث أضعاف نسبة الزيادة السكانية في إسرائيل ككل. حتى عندما عاد لرئاسة الحكومة عام 2009، وُجد أن المستوطنات تبتلع الأراضي بسرعة هائلة. كما حرص من خلال سياسته الاستيطانية لاتخاذ خطوات تجعل وضع خارطة واضحة لحل الدولتين أمراً معقداً، مؤكداً على عدم نيته إخلاء أي مستوطنة، انطلاقاً من عناده وتصلبه تجاه القضية الفلسطينية، مستخدماً بناء المستوطنات كأداة للتأثر. ومن الملفت أن مستوطنة ايلي تمتد اليوم على مساحة 1500 فدان، وهي ضعف مساحتها عام 1996. (Rudoren, (2015),”Netanyahu & the Settlements: www.nytimes.com)

تذرع نتنياهو بمسألة ضرورة مواكبة النمو الطبيعي للسكان في المستوطنات، للشروع في بناء وحدات سكنية إضافية في المستوطنات. ويضيف أن الاستيطان ليس هو سبب الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بدليل أن الجهتين كانتا تتصارعان على الأرض قبل البدء ببناء المستوطنات، أي منذ عام 1920 عند بداية هذا الصراع، وحتى عام 1967 لم تكن توجد ولا مستوطنة واحدة، ومع ذلك: كان الصراع موجوداً. أما السبب الحقيقي للصراع حسب نتنياهو؛ فهو عدم الاعتراف بيهودية الدولة قبل وبعد قيامها. (Rudoren, NY Times, 2015, www.nytimes.com)

ومن الإحصائيات الهامة ما جاء في تقرير لمجموعة السلام الآن المناهضة للاحتلال، على لسان مسؤول ملف الاستيطان فيها Hagit Ofra الذي أوضح بأن نتنياهو ماضٍ في توسيع المستوطنات الأكثر إشكالية بالنسبة لحل الدولتين، وهو ما يختلف عن سياسة إسرائيل سابقاً التي تعهدت بوقف الاستيطان والمضي في طريق السلام، إلا أن نتنياهو ماضٍ بسياسة جديدة. هذا التقرير أظهر زيادة ثابتة في عدد عطاءات البناء التي أصدرتها حكومة نتنياهو منذ عام 2009 حتى وصلت إلى 4,485 وحدة سكنية عام 2014. وهذا يؤكد على أن نتنياهو ماضٍ في سياسته الاستيطانية، مما يعرقل اتفاق حل الدولتين. وكأنه ترك سياسة إسرائيل المعلنة بأنها دولة تريد السلام، ومضى بسياسة مغايرة. وهذا واضح عند النظر إلى معدل الصرف على بناء المستوطنات خلال فترة نتنياهو التي وصلت إلى 252 مليون دولار سنوياً، حسب تقارير تقدمها إسرائيل لواشنطن، مقارنة بـ 243 مليون دولار على مدى الست سنوات التي سبقت ولايته. كما أثبتت دراسة جديدة صدرت من مركز Israeli Macro

Center for Political Economics، أن الحكومة انفقت حوالي 950 دولار لدعم كل ساكن من المستوطنين في الضفة الغربية عام 2014، وهو ضعف استثمارها في الأشخاص الساكنين في تل أبيب والقدس. أما البؤر الاستيطانية المعزولة فقد كانت تكلف الفرد تصل إلى 1,483 دولار للفرد. (Rudoren, NY Times, 2015, www.nytimes.com)

ومعظم عمليات البناء كانت تتم في المستوطنات القريبة من القدس وتل أبيب، وتقع ضمن الأراضي المقترح تبادلها مع الجانب الفلسطيني في حال تم التوصل إلى اتفاق حل الدولتين. ومع أن الفلسطينيين قبلوا بمبدأ تبادل الأراضي، إلا أنهم أي الفلسطينيين لم يكن لديهم ولا لدى الأمريكيان تصور حول ترسيم هذه الكتل الاستيطانية المستمرة بالنمو والتوسع في عهد نتنياهو. ومن هذه المستوطنات وأكبرها مستوطنة موديعين ايليت، وهي مستوطنة منعزلة يقطنها اليهود الأرثوذكس المقامة على خط عام 1967، والمتوقع أن يبقى تحت السيادة الإسرائيلية. وهذه المستوطنة سجلت عام 2009، 60 مولوداً في الأسبوع، وعدد سكانها اليوم يتجاوز نحو 60,000 ساكن. أما عدد سكان البؤر الاستيطانية المعزولة التي لا تعد مستوطنات فقد تضاعف عدد سكانها بنسبة 15% منذ عام 2009، وهو الآن ضعف ما كان عليه عندما استلم نتنياهو المنصب لأول مرة عام 1996.

ومن البؤر الاستيطانية التي يتفق على أنها ستبقى تحت أي ظرف هي مستوطنة صهيون الممتدة إلى الجنوب من القدس على امتداد شارع ال-60، وذلك لوجود أحياء يهودية وجدت قبل وجود دولة إسرائيل أي قبل عام 1948، والمطلوب هو أن تبقى مع إسرائيل حتى إذا تم التوصل إلى اتفاق، وهو ما عمل عليه نتنياهو بجد، معمقاً بذلك معضلة السلام أمام جهود صانعي السلام. والسبب هو وجود مستوطنة اسمها افرات التي تعتبر بمثابة العاصمة لـ Etzion، ويبلغ عدد سكانها 10,000. وهنا: يكمن الخلاف مع الفلسطينيين الذين لا يرونها جزءاً من كتلة صهيون، لأنها تقع على الجزء الشرقي لشارع ال-60 وهو الجزء التابع للفلسطينيين حسب خارطة جنيف، وضمها قد يثير المشاكل. ومع ذلك: فقد أصدرت حكومة نتنياهو عطاءات لبناء أكثر من 1100 وحدة سكنية في افرات، وتواصل إخلاء أراضي لبناء حي جديد لتوسيع المستوطنة باتجاه الشرق. (Rudoren, NY Times, 2015, www.nytimes.com)

وهذه السياسة الواضحة لنتنياهو تؤثر على تخطيط الكتل الاستيطانية، إلا أنه يتخذ القرارات من جانب واحد أي الجانب الإسرائيلي، ويتحدث عن حل الدولتين، بينما يعمل من جهة أخرى إلى إفراغ حل الدولتين من مضمونه. ويرى بعض المستوطنين أن نتنياهو يتخذ المستوطنات كأداة سياسية. وليس كمبدأ وقد تكون له نوايا طيبة تجاه المستوطنات، إلا أن أفعاله لا تعتبر كافية بالنسبة لهم. وأحد الأمثلة الواضحة على سياسة نتنياهو الاستيطانية، قبوله الانسحاب من 80% من مدينة الخليل، حسب اتفاق الخليل الذي وقعه مع الفلسطينيين

والذي اعتبره المستوطنين في المدينة خطيئة كبيرة، إلا أنه من جهة أخرى أعطى موافقة الحكومة على بناء مستوطنة جديدة على أراضي جبل أبو غنيم، أطلق عليها مستوطنة هار حوماه وهي مستوطنة إلى الجنوب من القدس، اعترض الفلسطينيون والأمريكيون والأوروبيون على إقامتها لأنه لا يخدم عملية السلام، وتؤثر على التواصل بين القسم الشرقي من مدينة القدس وبيت لحم التي من المفترض أن تكون عاصمة الدولة الفلسطينية المستقبلية. ويسكن مستوطنة هار حوماه نحو 25,000 مستوطن، وبيوتها من الحجر، وفيها ملاعب، ومساحات الشقق فيها أكبر وأقل سعراً عن أماكن أخرى في المدينة، أي أن شقة من 5 غرف ثمنها 611,000 دولار.

واستمر نتنياهو بوعوده بأن المستوطنات لن تكون جزءاً من أي اتفاق، ووصف مستوطنة اريئيل بأنها قلب دولته، واستمر بسياسته الاستيطانية بعد عام 2013، حيث بنيت مستوطنة جديدة بالقرب من مستوطنة هار حوماه اسمها حيلو، ووعده بأن تبقى جزءاً من إسرائيل، وأعلن بناء 700 شقة فيها، وعندها اقتنع وزير الخارجية الأمريكي السابق جون كيري بأن مبادرته للسلام ليس لها أي أمل بوجود نتنياهو في الحكومة. ولم يتوقف نتنياهو عن تصريحاته التي تبرر سياسته الاستيطانية، فقال: إن الفرنسيين يبنون في باريس، والإنجليز يبنون في لندن، أما الإسرائيليون فيبنون في القدس.

أثر الاستيطان على العملية السلمية

رافق الاستيطان مسيرة السلام منذ قيامها، مع أن قيام المسيرة السلمية جاء على أساس التوصل إلى حل لإنهاء الصراع العربي الفلسطيني / الإسرائيلي على الأرض، عن طريق الاتفاق على تطبيق حل الدولتين: فلسطين وإسرائيل. ووافق الطرفان على تأجيل البحث في بعض القضايا، لتتم مناقشتها في محادثات الوضع النهائي بعد خمس سنوات من إعلان المبادئ. من هذه القضايا كانت مسألة الاستيطان، لأنها تعد من المواضيع الأكثر تعقيداً، إضافة إلى ملفات أخرى منها: اللاجئين والقدس والأمن والمياه.

إن ما نراه في الواقع اليوم يظهر الخطأ الذي تم ارتكابه عند الموافقة على تأجيل البت في قضية الاستيطان إلى المرحلة النهائية من التفاوض ذلك أن الهجمة الاستيطانية الشرسة التي شهدتها الضفة الغربية والقدس منذ ذلك الوقت، كقيل بأن يقلب الموازين لصالح إسرائيل، لا سيما بعد تغول الاستيطان وبناء العديد من المستوطنات التي تعتبرها إسرائيل ضمن حدودها وتحت سيادتها، وترفض مجرد الحديث عن تفكيك أي منها؛ بل تنوي رسم الحدود على حسب امتداد هذه المستوطنات التي بنيت بعناية وتخطيط دقيق، لضمان عدم قيام دولة فلسطينية متصلة قابلة للحياة؛ بل أصبحت الأراضي الفلسطينية موضع التفاوض عبارة عن مدن فلسطينية مفصولة عن بعضها البعض، وكأنها كانتونات لا تصلح لأن تكون نواة دولة ذات حدود واضحة وسيادة. ومع أن الاستيطان لم يلق دعماً على المستوى الدولي، إلا أن إسرائيل لم تأبه للقرارات الدولية التي أدانت الاستيطان، ودعت إلى إيقافه في سبيل استمرار

العملية السلمية ونجاحها، وهو ما أدى إلى فشل العديد من جولات التفاوض بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني. وأخيراً: أدى إلى جمود في العملية السلمية ووصولها إلى طريق مسدود، والملفت أن الاستيطان لم يتوقف قط. وليس سراً أن الاستيطان بشكله ووتيرته الذي هو عليها لا يشكلان حافزاً لاستمرار عملية السلام أو نجاحها على أقل تقدير. فالاستيطان بما يعنيه من تآكل للأراضي التي يتم التفاوض على استعادتها، أو حتى اقتسامها في سبيل تطبيق حل الدولتين في الأراضي المحتلة، لا يساهم في تحقيق جوهر عملية السلام على أساس حل الدولتين. (هلال، 2017: ص22)

ومنذ توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 لم تتغير الاستراتيجية الصهيونية؛ بل اتخذت من هذه الاتفاقية غطاءً لتسريع المشروع الصهيوني على الأرض من خلال بناء المزيد من المستوطنات وبوتيرة أسرع. وباتت نتائج هذه الاستراتيجية واضحة على الأرض، حيث أحكمت إسرائيل قبضتها على أراضي عام 1967، وتسربت إلى السيطرة على الاقتصاد أيضاً من خلال زيادة عدد المستوطنات. فقد أشارت الإحصائيات إلى أن عدد المستوطنين حتى عام 2013 أصبح 547,000 نسمة، موزعين على 125 مستوطنة مرخصة من الحكومة الإسرائيلية. وحسب إحصائيات المركز الإسرائيلي للمعلومات (بتسيلم)، حول أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة فقد تم إنشاء ما يزيد عن 200 مستوطنة في الضفة الغربية بين عامي 1967-2016، منها 127 مستوطنة حصلت على الاعتراف الرسمي من وزارة الداخلية الإسرائيلية. كما تم بناء حوالي 100 مستوطنة دون الحصول على الأذن الرسمية، إلا أنها تتمتع بالدعم الحكومي وتسمى البؤر الاستيطانية غير القانونية. إضافة إلى عدد من المستوطنات التي تم زرعها في جيوب مدينة الخليل، وإلحاق 11 حي عربي إلى حدود بلدية مدينة القدس التابعة لإسرائيل منذ عام 1967، وزراعة العديد من المستوطنات في جيوب الأحياء العربية في القسم الشرقي من القدس. وقد يأتي هذا الزخم الاستيطاني في الضفة مقابل تفكيك 16 مستوطنة من المستوطنات التي كانت موجودة في قطاع غزة، وأربع مستوطنات في الضفة الغربية بناءً على خطة فك الارتباط بالضفة وغزة. (إحصائيات عن المستوطنات، (2017): www.btselem.org)

إن الاستمرار في بناء المستوطنات في الضفة الغربية والقدس لا يخدم عملية السلام المتوقفة منذ فترة؛ بل يُعد خرقاً للقانون الدولي حسب ما يراه أكثرية دول العالم وقادتهم، ويجعل أمر إيجاد دولة فلسطينية قابلة للحياة أمراً معقداً صعب التحقيق؛ أولاً: بسبب عزل المدن الفلسطينية عن بعضها البعض بفعل بناء المستوطنات، وربطها بخطوط مواصلات تربط بينها على حساب الأراضي الفلسطينية، ثم بسبب تآكل الأراضي الفلسطينية لصالح الاستيطان، وكذلك من وجهة نظر أخرى فإن هذه المستوطنات تشكل تحدياً لقلع الإسرائيليين من الأرض التي استوطنوا فيها، ونشأ فيها جيل ثاني وثالث من المستوطنين

(Rudoren, NY Times, 2015, Net)

لم تلتزم إسرائيل بتجميد الاستيطان لحين التوصل إلى اتفاق نهائي بشأنها، بدليل الأرقام المتاحة حول المستوطنات الجديدة. مع العلم أن خرائط المستوطنات ليست دقيقة لأن كل خارطة يتم وضعها لهدف. فأحياناً تصدر الحكومة الإسرائيلية خارطة بالمستوطنات المقامة مع المشاريع القادمة قبل فترة الانتخابات، بهدف إظهار ولاء الحكومة للمشروع الصهيوني وهدف إقامة الدولة اليهودية. وأحياناً يتم إصدار خرائط لا تعكس حقيقة الاستيطان لتقديمها لأطراف العملية السلمية، بحيث يتم تضليلهم من حيث نسبة الاستيطان وتفتيشه على أرض الواقع وعدد المستوطنين. (محاميد، 1995: ص7)

يقول آدم انتوس في مقالة له في صحيفة The New Yorker، كيف انصدم الرئيس باراك أوباما من الخرائط التي عرضها عليه وزير خارجيته جون كيري، وهي خرائط تظهر المستوطنات والبؤر الاستيطانية في الضفة الغربية، وكيف أن هذه المستوطنات تقطع أوصال المدن والقرى الفلسطينية، مما يجعل قيام دولة فلسطينية متصلة فيما بينها أمراً مستحيلاً. ويقول انتوس: إن هذه الخرائط أظهرت المستوطنات والبؤر الاستيطانية، تبدو أصغر مما هي عليه بالحقيقة مقارنة بالمناطق التي يعيش بها الفلسطينيون. كما أظهرت الخرائط مساحات واسعة من الغابات كأنها خارج مناطق التنمية الفلسطينية ومليئة بالفراغ. واكتشف أحد المسؤولين رفيعي المستوى الخارجية الأمريكية ويدعى فرانك لوينشتاين، خريطة للضفة الغربية تظهر كيف أن المراكز السكانية الفلسطينية معزولة عن بعضها البعض، ومحاطة بالمستوطنات والبؤر الاستيطانية، مما يجعل قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة أمراً مستحيلاً. كما أن البحث في ضم المستوطنات والبؤر الاستيطانية إلى إسرائيل، يعني ضم أكثر من 60% من الأراضي إلى إسرائيل، أي يبقى للفلسطينيين بؤر سكانية متناثرة منفصلة عن بعضها البعض. (Entous, 2018, The Maps of Israel)

Settlements that shocked Barack Obama, www.thenewyorker.com)

إن كانت رؤية العملية السلمية تستند إلى الاتفاق على وجود دولتين، إحداها فلسطينية وأخرى إسرائيلية، فيبدو أن الاختلاف هنا نابع من المعتقدات الراسخة لدى الإسرائيليين. فبينما من جهة، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أساسه احتلال إسرائيل لأراضي فلسطين والعملية السلمية جاءت لاقتسام الأرض بين الدولتين وشعبيهما، تأتي الرواية الإسرائيلية بأن الحركة الصهيونية هي "حركة تحرر وطني"، أي أن الصراع هو بين حركتين للتحرر لوطني إحداها صهيوني والآخر فلسطيني. لكن الملفت أن الحركة الصهيونية تعتبر الحل باقتسام الأرض (ما تسميه الحركة الصهيونية "بأرض إسرائيل" بين الدولتين، يجب أن يتم على أساس إعطاء 80% من الأرض "لأصحابها" أي الحركة الصهيونية، و20% للشعب الفلسطيني. ومع ذلك: فإن هذه القسمة ترفضها إسرائيل، لأنها تطمح إلى ضم جزء من الضفة الغربية. (هلال، 2017: ص31) ففي تاريخ العملية السلمية تعطلت المفاوضات

لأكثر من مرة بسبب رفض إسرائيل التوقف عن بناء المستوطنات أو تجميد الاستيطان حتى الوصول الى المرحلة النهائية، ليتم البت فيها في مصير المستوطنات والمستوطنين، إلا أن الحكومة الإسرائيلية كانت ترفض؛ بل تصدر قراراً ببناء المزيد من الوحدات الاستيطانية التي تؤدي المزيد من مصادرة الأراضي، وفرض أمر واقع جديد على الأرض يؤثر سلباً على العملية السلمية وحل الدولتين. والاستيطان كان السبب في فش المحادثات التي جرت بين الفلسطينيين والإسرائيليين ضمن مبادرة جون كيري نيابة عن إدارة الرئيس أوباما عامي 2013-2014، حيث عزا مسئول المفاوضات بين الطرفين مارتن انديك سبب فشل المفاوضات وقتها، إلى سياسة الاستيطان المستشري التي يتبعها نتنياهو. وهنا: قرر الفلسطينيون التوجه إلى محكمة الجنايات الدولية، لاعتبار المستوطنات جريمة حرب. (Rudoren, NY Times, 2015, Net)

إن سلوك الجانب الإسرائيلي في المفاوضات ضمن العملية السلمية تجاه قضية المستوطنات، يوضح أهمية الاستيطان والمستعمرات في السياسة التفاوضية الإسرائيلية، والدليل عدم التزامها بأي بند في أي اتفاقية يقضي بوقف الاستيطان، واستمرت بمشاريعها وبناء المستوطنات، حتى إن مبدأ تبادل الأراضي الذي طرح في مفاوضات كامب ديفيد سنة 2000، يعد تكريساً لوجود المستوطنات في الضفة الغربية وشرقي القدس. بمعنى أن تجاوزات إسرائيل وعدم التزامها بشرط وقف الاستيطان في الاتفاقيات، يتم التعامل معه على أنه أمر واقع، ويتم ايجاد حلول بديلة لوقف الاستيطان (صالح، 2013: ص83). وهذا ما أظهره تقرير حديث لمجموعة السلام الآن المناهضة للاستيطان، بأن عدد عطاءات البناء التي أصدرتها الحكومة الإسرائيلية، زادت بشكل ثابت منذ عام 2009 إلى أن وصلت 4,485 وحدة سكنية عام 2014. كما أن ثلثي البناء الحديث تم على الجانب الفلسطيني من الخط الذي وضعته مبادرة جنيف، وأسفرت عن اتفاقية عام 2003. (Rudoren, NY Times, 2015, Net)

مما سبق: يتضح أن للاستيطان آثار سلبية على العملية السلمية؛ يمكن إجمالها بما يلي:
- أن نهج الاستيطان المتبع يهدف إلى تأكيد السيادة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة؛ وبالتالي: فهي اعتداء صارخ على السيادة الفلسطينية، وفكرة أن فلسطين هي وطن الفلسطينيين. فكيف يمكن أن يحل السلام دون الاعتراف بسيادة الفلسطينيين على الأرض التي يسكنوها؟
- أن الاستيطان ما هو إلا إنكار حق الفلسطينيين في بيوتهم وأرضهم، حيث يتم مصادرة الأراضي الفلسطينية وكان الفلسطينيين لا يملكون أي حق فيها، وهو ما يكرره الإسرائيليون عند مصادرة الأراضي لبناء المستوطنات، بحجة أنهم لا يشردون السكان الموجودين.

- السياسة الاستيطانية الإسرائيلية هي سياسة إقصائية وعنصرية من الناحيتين النظرية والعملية، ومن الامثلة على ذلك: كيف تم طرد الفلسطينيين من الحي اليهودي في القدس، ومنع زوجان مسيحيان من الإقامة واستئجار أحد البيوت في هذا الحي فقط لكونهم من غير اليهود.

- تعد المستوطنات تهديداً للحقوق المدنية والقانونية للفلسطينيين، فحسب اتفاقية لاهاي: لا يحق للسلطة المحتلة أن تتخذ إجراءات من شأنها أن تغير طبيعة الأرض المحتلة، أو إلحاق أو تهجير سكانها منها أو من أجزاء منها، وهو ما ورد في المادة (43) من معاهدة لاهاي، والمادة (47)، والمادة (49) من معاهدة جنيف الرابعة. وهذا يفسر الشعور بعدم الأمان لدى الفلسطينيين، لأنه لا يمكنهم اللجوء للمحاكم لأنها لا تنصفهم من جهة، ولأن إسرائيل لا تهتم بالقرارات الدولية. وبالتالي: كيف يمكن للقادة الفلسطينيين أن يقيموا سلاماً مع إسرائيل، طالما أن الأمر على الواقع مختلف تماماً. (Kenny, 1985: p. 350)

موقف الإدارة الأمريكية من الاستيطان بين عامي 2008-2016

منذ تسلّم الرئيس باراك أوباما الرئاسة في الولايات المتحدة، برزت لديه محاولات تحسين علاقة بلاده بالعالم العربي لا سيما بعد الغزو الأمريكي للعراق؛ لذلك: ألقى خطابه المشهور في القاهرة، داعياً إلى التصالح مع العالم الإسلامي بالذات، وأن الولايات المتحدة لا تتخذ من المسلمين والإسلام أعداءً لها. ومن أهم ما جاء في خطابه بالقاهرة حديثه عن السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ودعوته إسرائيل إلى وقف الاستيطان للعودة للمفاوضات مع الفلسطينيين. (خطاب أوباما إلى العالم الإسلامي؛ قراءات وردود أفعال، 2009: نت)

قد يكون الرئيس أوباما في فترته الرئاسية الأولى أكثر حماسة تجاه السلام في الشرق الأوسط عما أصبح عليه في فترته الرئاسية الثانية؛ لذلك: اشترط ضرورة وقف الاستيطان الإسرائيلي كشرط لإحراز تقدم في المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. كما أن عام 2009 الذي شهد صعود أوباما إلى رئاسة الولايات المتحدة، جاء أيضاً بالزعيم اليميني الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية، وهي الفترة التي شهدت أسوأ العلاقات بين رئيس للولايات المتحدة ورئيس حكومة إسرائيلية منذ قيام إسرائيل، والسبب قد يكون للاختلاف في البعد الثقافي والأيديولوجي بين الرئيسين. المهم أن العلاقة بين البلدين شهدت تحولاً من كون الولايات المتحدة حليفاً مطلقاً لإسرائيل، إلى اعتبار إسرائيل أنها حليف بحاجة إلى ترشيد وتحجيم وإخضاع للمساءلة. (كيالي، الجزيرة نت، 2015)

حاول الرئيس أوباما إقناع إسرائيل بوقف النشاط الاستيطاني بما فيه خدمة لعملية السلام، والعودة للمفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. لذلك: أوعز إلى رسوله جورج ميتشل المبعوث الأمريكي الخاص إلى الشرق الأوسط، بأن يلتقي برئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو، وإقناعه بتقليص عمليات بناء المستوطنات الإسرائيلية، وهو ما قبله نتنياهو بقبول تجميد الاستيطان مؤقتاً في الضفة الغربية، لكن استمراره في القسم الشرقي من مدينة القدس،

وهو ما يخالف طلب الفلسطينيين بتجميد الاستيطان في كل من الضفة الغربية ومن المهم والقسم الشرقي من مدينة القدس، كشرط لاستئناف المفاوضات المتوقفة بين الطرفين.

(Freed land, Obama Guilty of Naivety Says Former Israeli Diplomat, 2009:www.the guardian.com)

وعلينا أن نفهم أن منطلق الولايات المتحدة في الضغط على إسرائيل للعودة للمفاوضات مع الفلسطينيين ودعم حل الدولتين، يأتي على خلفية حماية إسرائيل ومصالحها. لكن هذه المرة فإن حماية إسرائيل من نفسها يأتي بسبب تعنتها، حيث أشارت دراسة قدمتها الجامعة العبرية إلى وجود تفوق ديمغرافي عربي على اليهودي في المناطق التي تقع تحت سيطرة إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو ما يهدد يهودية دولة إسرائيل. فكان المقترح ضرورة العودة إلى المفاوضات، وتطبيق حل الدولتين لتبقى إسرائيل محتفظة بيهوديتها النقية. فإسرائيل لا يمكنها الاحتفاظ بكل شيء؛ فهي إما أن تكون دولة يهودية، أو دولة ديمقراطية، أو أن تكون مسيطرة على كامل ما تسميه بـ "إسرائيل التاريخية"، أما الاحتفاظ بهذه الأمور معاً فهو أمر مستحيل.

(Mc Greal, Obama Urged Act Tough on Israel or Risk Collapse of Two-State Solution, 2013: www.theguardian.com)

إن: فالدافع وراء حرص الولايات المتحدة على حث إسرائيل للاستجابة للمطلب الفلسطيني بضرورة تجميد الاستيطان بشكل كامل كشرط لاستئناف المفاوضات، سببه حرص الأولى على مصلحة إسرائيل واستمرار وجودها، وليس كما يُعتقد بأنه دليل على تعاطف الرئيس الأمريكي مع الفلسطينيين، أو سببه الخلافات الظاهرة بين شخصي الرئيس أوباما ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو؛ بل هو نظرة واقعية من الولايات المتحدة وقيادتها بأن مصلحة إسرائيل لن تتحقق إلا بإعطاء الفلسطينيين الحق في إقامة دولتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن ثم يبقى العرق اليهودي في إسرائيل مصوناً.

مستقبل العملية السلمية في ظل استمرار الاستيطان

بناءً على التحليل السابق يكون من المنطق محاولة وضع احتمالات لما يمكن أن يكون عليه شكل الحل في ظل استمرار الاستيطان، أو في ظل تجميده، أو حتى إيقافه، إلا أن مسألة وضع هذه التوقعات لموضوع مثل موضوع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ترافقه بعض الصعوبات النابعة من:

- **طبيعة الصراع:** فالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أو العربي الإسرائيلي بشكل أعم، هو صراع معقد ومركب وممتد، نظراً لتداخل وتواصل مكونات الصراع بين الوطني والإقليمي والدولي، وبسبب الاختلاف في المواقف والسياسات إزاء هذه المكونات. كما أن طبيعة الصراع هنا هو صراع وجودي لشعبين لهما هوية مختلفة، وكل شعب يرى في وجود

الشعب الآخر على نفس الأرض تهديداً له ولمصلحته في الاستفادة والسيطرة على كامل الأرض ومواردها لصالح الشعب الآخر.

(Kelman, 2007)

- **أطراف الصراع:** وأهمها الطرف الصهيوني الإسرائيلي، حيث إن إسرائيل ليست دولة محتلة أو دولة استعمارية بالمعنى التقليدي فحسب؛ بل لها حالة خاصة لأنها تتميز بالاستيطان والإحلال، واقتلاع الشعب الفلسطيني من جذوره، إضافة إلى تمسكها بمبادئ الصهيونية التي تعتمد على البعد الخارجي، وتقدم الدعم لوجود إسرائيل واستمرارها.
- أما الطرف العربي الفلسطيني؛ فهو الطرف الأضعف من حيث فهمه وتقديره لخطر الدولة الصهيونية، وهو ما يظهر على شكل عدم القدرة على الاتفاق على طريقة واحدة للتعامل مع الجهة المقابلة مصدر الخطر.

- **متغيرات الصراع:** هذا الصراع الذي يشمل متغيرات تستمر وتبقى، وأخرى تضعف وغيرها تقوى، سواء المتغيرات المحلية أم الإقليمية أم الدولية. لذلك: من الصعب على الباحث أن يلم بهذه العوامل ومساراتها وتوجهاتها حتى يبني تصورات المستقبلية عليها. لكن ما يمكن للأبحاث أن تفعله هو أن تختار متغيرات معينة تعتقد بأهميتها، وتشجع تحقيق سيناريو معين على غيره. (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2006: ص15)
في ضوء ما سبق: من الممكن استخلاص الإمكانيات التالية لعملية السلام في ظل استمرار الاستيطان بوتيرته الحالية:

- استمرار الاستيطان الإسرائيلي بشكله الحالي، الأمر الذي يؤدي إلى استحالة إمكانية تطبيق حل الدولتين الذي هو أساس العملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بما أن الحديث هو عن التوصل إلى اتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين يتيح قيام دولتين متجاورتين لشعبين، فإن حقيقة عدم الاتفاق على مساحة الأرض التي سوف تدخل ضمن الحدود السياسية للدولتين، يجعل عملية تفعيل حل الدولتين أمراً شبه مستحيل إن لم يكن مستحيلاً. كما أن الحقائق التي يتم خلقها على الأرض تشير بكل وضوح إلى عدم رغبة إسرائيل، وافتقارها إلى الجدية اللازمة لإنهاء هذا الصراع المستمر منذ عشرات السنين. وهو ما أكده خبراء فلسطينيون بأن حل الدولتين في ظل الاستيطان أصبح مستحيلاً، منهم الخبير الفلسطيني في شؤون الاستيطان عبد الهادي حنتش الذي قال: بأن السياسة التي ينتهجها رئيس الحكومة الإسرائيلي ننتياهو الرامية إلى سياسة فرض الأمر الواقع، يجعل من فكرة إقامة دولة فلسطينية أمراً بعيد المنال، في ظل تمزيق الأرض وتحويلها إلى كانتونات منعزلة. (حافظ، 2016)

- إمكانية أن تعيد إسرائيل النظر في سياستها الاستيطانية لا سيما بوجود أصوات من داخل إسرائيل تنادي بضرورة إعادة النظر في سياسة الاستيطان المتسارعة التي تنتهجها حكومة ننتياهو، لأنها كما تصفها هذه الأصوات: "تزج بإسرائيل إلى خانة دولة الأبارتايد"، وأن

الاستيطان هو ما سيدمر المجتمع الإسرائيلي، نتيجة الضغوط المحلية والدولية التي تتعرض لها إسرائيل بسبب سياستها الاستيطانية (تأثير الاستيطان الإسرائيلي على عملية السلام، برنامج ما وراء الخبر، قناة الجزيرة الفضائية، 2018: www.aljazeera.net). ثم إن المساعي الفلسطينية للحصول على الاعتراف الدولي بأنها دولة تحت الاحتلال سوف تدعم عملية تجريم إسرائيل، وبالتالي: مساءلتها أمام المجتمع الدولي. ولعل عملية السلام أوجدت جدلاً بين المستويين في إسرائيل مستوى "الحمام" ممن يدعمون الدخول في عملية سلام مع الفلسطينيين، ولديهم الأمل والحماسة تجاه عملية السلام، و"الصقور" على وجه الخصوص المتطرفين يمينياً والرافضين لعملية السلام لأسباب ايديولوجيا صرفة، وبالتالي: يحكم تصرفاتهم اليأس والتخوف من هذه العملية. هذا التباين بين موقف المستويين في المجتمع الإسرائيلي من عملية السلام يمكن أن يؤدي إلى تصادم داخلي، وخلاف قد يكون في مصلحة الطرف الآخر. (Kelman, 2007)

- أن يقوم المجتمع الدولي بوضع ضغوط على إسرائيل لوقف الاستيطان، والعودة لطاولة المفاوضات مع الفلسطينيين بما يخدم حل الدولتين. هذا التدخل يعول عليه إذا كان بقيادة الولايات المتحدة عرابة عملية السلام. ومعروف أن الولايات المتحدة لا تتحرك إلا إذا وجد خطر يهدد مصالحها الاستراتيجية في المنطقة. وعليه: فإذا ما أدى الجمود في عملية السلام، واستمرار إسرائيل ببناء المستوطنات، وتآكل فرصة حل الدولتين، وتساعد التوتر في المنطقة إلى تهديد لمصالح الولايات المتحدة، عندها فقط نتوقع أن تبذل الأخيرة مجهوداً أكبر، وأن تستخدم قوة الضغط على إسرائيل لوقف الاستيطان والعودة إلى المسار السلمي مع الفلسطينيين لتحقيق حل الدولتين، والأهم الحفاظ على مصالحها في المنطقة.

النتائج والتوصيات

بناءً على ما سبق: يرى الباحث أن فرصة إنجاح مسار عملية السلام التي تفضي إلى حل الدولتين لا بد أن يتم من خلال:

- وقف كامل للاستيطان إلى حين الاتفاق على أسس استئناف مفاوضات السلام على أساس حل الدولتين.

- ضرورة تكثيف الجهود العربية والإقليمية والدولية لدعم إقامة دولتين (فلسطينية وإسرائيلية)، والاتفاق على الحدود الخاصة لكل منهما، وما يعنيه هذا من ضرورة الاتفاق على تفكيك المستوطنات التي تمنع تطبيق هذا الحل.

- من المهم جداً كسب دعم الولايات المتحدة لحل الدولتين، وتبيان أهميته لضمان عودة الهدوء إلى المنطقة عن طريق تحقيق سلام دائم، يحفظ مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية.

- ضرورة استنهاض الدول العربية، وتحسين بيئتها السياسية الداخلية بما يخدم مصالحها أولاً، وبالتالي: يمكنها أن تكون لاعباً فاعلاً في السياسة الدولية خاصة على الساحة الفلسطينية، وقادرة على فرض شروطها بما يدعم الموقف الفلسطيني.

- استثمار الدور الأوروبي والمصالح الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط، وتحويلها لصالح قيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل.

- استثمار الخلاف بين المستويين على الساحة الإسرائيلية، وتعزيز قدرة الفريق الداعم لعملية السلام (الحمام) على حساب المستوى الرفض (الصقور).

- الاستمرار بالجهود الدبلوماسية الفلسطينية على المستوى الدولي، والانضمام إلى أكبر عدد من الاتفاقيات الدولية والهيئات الدولية، وزيادة عدد الدول التي تعترف بالدولة الفلسطينية، والعمل على إنهاء الانقسام الفلسطيني الداخلي، وتوحيد الجهود نحو الهدف الرئيس وهو بناء الدولة الفلسطينية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- الأسمر، خلود (2005)، انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية-الإسرائيلية، دراسات (43)، ط1، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
- بركات، نظام محمود (1988)، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، سلسلة الثقافة القومية (15)، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بشارة، عزمي (1995)، وحدة السلطة والمعارضة ضد خطر الاستيطان. في: عزمي بشارة، وآخرون، الاستيطان والسلام على طرفي نقيض، ط1، منشورات وزارة الإعلام (كتاب رقم 11).
- جمال، أمل (2017)، شرعية الاستيطان في العقلية الأيديولوجية والسياسية الإسرائيلية وانعكاساتها المعيارية والاستراتيجية. في: جميل هلال، وآخرون (محررون)، مراجعة السياسات الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- دوعر، غسان محمد (2012)، المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية، الاعتداء على الأرض والإنسان، ط1، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- صالح، عبد الجواد (2011)، الاستيطان اليهودي أبعاده وعواقبه على التسوية. عمان: مركز القدس للدراسات الانمائية.
- صالح، محسن محمد (2013)، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة، ط1، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- أبو عرفة، عبد الرحمن (1986)، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية - دراسة عن الاستيطان اليهودي في فلسطين خلال القرن الأخير، ط2، عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية.
- عطوي، محمد (1998)، السلام الضائع نتناهو يحرق واشنطن، تقديم: الياس فرحات، ط1، بيروت: دار الحرف العربي ودار المناهل.
- عباس محمود (2001)، سقوط حكومة نتناهو. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية.

- المدني، توفيق (2010)، العرب وتحديات الشرق الأوسط الكبير. سلسلة الدراسات 13. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب.
- المسيري، عبد الوهاب (1988)، الأيديولوجيا الصهيونية، ط2، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- هلال، جميل، وآخرون (2017)، مراجعة السياسات الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية: المسألة الفلسطينية في خضم محدداتها الراهنة، ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

المراجع أجنبية:

- Shtayyeh, M. (2015), Israeli Settlements and the Erosion of the Two- States Solution. (1st ed.), Amman: Dar Al-Shorouk For Publishing & Distribution.
- Sayegh, Fayez A. (1964), The Arab –Israeli Conflict. (2nd ed.), No. 22. New York: The Arab Information Centre.
- Kenny, Lorne (1985), The Impact of Settlements On Peace Efforts, Present & Future- Secretariat General, The League of Arab States- Israel Settlements in the Occupied Arab Territories- An International Symposium.

تقارير

- المشهد الإسرائيلي 2016، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، العدد 13، رام الله: مؤسسة الأيام، 2017.
- مصطفى، مهدي (2016)، التوجهات الأيديولوجية لدى المستوطنين وتداعياتها على الشعب الفلسطيني، جامعة القدس المفتوحة، مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي، رام الله: مركز الإنتاج الفني.
- "رؤية استراتيجية وتوصيات داعمة للسيناريوهات المحتملة للصراع العربي-الإسرائيلي حتى عام 2015"، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان 2006.

مراجع مترجمة

- افرات، أليشع (1991)، الاستيطان الإسرائيلي جغرافياً وسياسياً، (ترجمة: دار الجليل). عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية.
- شندلر، كولن (1997)، إسرائيل، الليكود والحلم الصهيوني: السلطة، السياسة والأيديولوجيا من بيغن إلى نتنياهو، (ترجمة: محمد نجار)، ط1، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- وايزمن، عزرا (1984)، الحرب من أجل السلام، (ترجمة: غازي السعدي)، عمان: دار الجليل للنشر.
- ليتل، روبرت (2000)، شمعون بيريز مستقبل إسرائيل: حوارات أجراها معه روبرت ليتل، (ترجمة: محمد نجا)، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.

المواقع الإلكترونية:

- <http://www.palestine-studies.org/jps/fulltext/38742>
- Will, Donald S, (1981/82). Institute for Palestine studies. Zionist Settlement and its Ramifications on the Palestinian People. Vol11, 37. Retrieved September05, 2018 from :

- <https://www.vox.com/cards/israel-palestine/zionism>
- Beauchamp, Z. (2018). Everything You Need to Know about Isarel-Palestine, May,14 (2018) – retrieved 05/09/2018-18:17 from:
- <http://aqsaonline.org/news.aspx?id=198>
موقع بيت المقدس للدراسات التوثيقية "الاستيطان الصهيوني في فلسطين" 2007/12/17 . تم الدخول الى الموقع بتاريخ 2018/09/08-2:54م
- https://www.marefa.org/index.php/اسرائيل_في_السياسية_في_اسرائيل
قائمة الأحزاب السياسية في اسرائيل- تم الدخول الى الموقع 2018/09/08- موقع المعرفة – قائمة الاحزاب السياسية في اسرائيل- تم الدخول الى الموقع 2018/09/08- الساعة 04:37م
- <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/9e3fc5a3-a09d-4f27-b9ce-84832758e7db> تم 2004/10/03- موقع الجزيرة " الاحزاب السياسية الاسرائيلية- 2004/10/03- تم الدخول الى الموقع 2018/09/08-05:20 م
- http://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/739/default.aspx موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. المستعمرات الإسرائيلية في فلسطين: التقرير الإحصائي السنوي 2016. رام الله - فلسطين. 2018/09/08-06:40
- <https://www.nad.ps/ar/publication-resources/factsheets/>- المستوطنات- الإسرائيلية والقانون-الدولي
موقع دائرة شؤون المفاوضات، المستوطنات الاسرائيلية والقانون الدولي – المنشورات والمصادر - اوراق حقائق، آذار 16، 2011
- https://www.ircs.org.iq/wp-content/uploads/2014/04/J_4.pdf نص اتفاقية جنيف الرابعة 1949- تمت زيارة الموقع 2018/09/12، 05:34م
- <https://www.palestinepnc.org/news/item/195-2334> موقع المجلس الوطني الفلسطيني: نص قرار مجلس الامن حول الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين رقم 2334/2016 تمت زيارة الموقع بتاريخ 2018/09/12-08:11م
- <http://www.alquds.co.uk/?p=653267> موقع صحيفة القدس العربي: مقالة بعنوان قرار مجلس الامن 2334 حول الاستيطان من الناحيتين القانونية والسياسية- عبد الحميد صيام 2017/1/1- تمت زيارة الموقع بتاريخ 2018/09/12-08:19م
- <https://www.prc.ps> 2334 قراءة قانونية للقرار (2016) وتداعياته
للكتاب كمال قبة- تمت زيارة الموقع بتاريخ 2018/09/12-08:25م
- <http://www.aljazeera.net/programs/behindthenews/2013/6/16/>-تأثير-الاستيطان- / موقع الجزيرة ، برنامج ما وراء الخبر الإسرائيلي-على-عملية-السلام
- <https://www.btselem.org/settlements> The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories website- SETTLEMENTS-visited 13/09/2018-02:08pm.
- <http://www.almayadeen.net/press/foreignpress/891557/>-خرائط-المستوطنات-التي- موقع الميادين 2018/09/13-03:55م-صدمت-أوباما

- التفكجي، خليل. " الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي المحتلة. واقع واشكاليات". موقع الجزيرة <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/27e2c46e-0609-48e5-9557-9d44568276c5>
- حافظ، علي. (2016). " احصائيات اسرائيلية: زيادة المستوطنين بالضفة والقدس بنسبة 55% " <https://al-ain.com/article/60431> موقع العين الاخبارية.
- معطيات عن المستوطنات وسكانها <https://www.btselem.org/arabic/settlements/statistics> 2017
- Entous, Adam. (2018) "The Maps of Israeli Settlements that Shoked Barack Obama", <https://www.newyorker.com>.
- Rudoren, Jodi & Ashkenaz, Jeremy. (2015) "Netanyahu And the Settlements". <https://www.nytimes.com/interactive/2015/03/12/world/middleeast/netanyahu-west-bank-settlements-israel-election.html>- an article at the New York times.
- Sachs, Natan. (2016). "What's new and what's not in the U.N. resolution on Israeli Settlements". <https://www.brookings.edu/blog/markaz/2016/12/26/whats-new-and-whats-not-in-the-u-n-resolution-on-israeli-settlements/>,
- تقارير العالم اليوم، (2009). " خطاب اوباما الى العالم الاسلامي؛ قراءات وردود افعال". مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية- ادارة الاعلام). http://www.ecssr.com/CDA/PDF_Bank/Bank_PDFs/2875_Khitaab_Obama.pdf
- كيالي، ماجد. " العلاقات الاسرائيلية الامرسية في الحقبة الاوبامية"؛ مقالات رأي -تحليلات. موقع الجزيرة. 5/8/2015 <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/8/5> /العلاقات-الاسرائيلية-الأميركية-في-الحقبة-الأوبامية 3:01-2018/11/2
- Freedland, Jonathan, 2009. " Obama Guilty of Naivety, Says Former Islareli Diplomat" <https://www.theguardian.com/world/2009/sep/17/obama-naivety-israeli-diplomat-attack>
- McGreal, Chris, 2013. Obama Urge: Act Tough on Israel or Risk Collapse of Two-State Solution, <https://www.theguardian.com/world/2013/mar/19/obama-urged-israel-two-state-solution>.
- Kelman, Herbert.C, 2007." The Israeli- Palestinian Peace process and its Vicissitudes, Insights from Attitude Theory" <https://scholar.harvard.edu/hckelman/files/Vicissitudes.pdf>. Harvard University.